



PROVISIONAL
A/33/PV.96
12 June 1979
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والتسعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الاثنين، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ليفانو (كولومبيا)

- تأبين السيد نيلسون أ. روكفلر، حاكم ولاية نيويورك السابق، والنائب السابق لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية (تابع)
- تعيينات لملء الشواغر في عضوية الهيئات الفرعية للجمعية العامة: اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) [١٠٩] (أ) (تابع)
- الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الرابع والخامس) [١٠٠] (تابع)
- البيان الختامي للرئيس
- تعليق الدورة الثالثة والثلاثين

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٥

تأبين السيد نيلسون أ. روكفلر ، حاكم ولاية نيويورك السابق ، والنائب السابق لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية (تابع)

السيدة ويلس (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدى يود ان يتقدم اليك بالشكر على كلماتك الرقيقة عن السيد نيلسون روكفلر. وكما ذكرت فان النائب السابق لرئيس للولايات المتحدة الأمريكية لم يكن غريبا عن الامم المتحدة لأنه لعب دورا في انشائها في عام ١٩٤٥. ان اهتمامه الكبير بأمريكا اللاتينية وأفريقيا ، واهتماماته الخيرية العالمية ، ونشاطه في صالح السلم العالمي كلها امور معروفة جيدا . فضلا عن ذلك ، فانه كحاكم لولاية نيويورك كان مطالبا في كثير من الأحيان بالمشاركة في أنشطة وجود هذه المنظمة . واخيرا ، فانه - كنائب لرئيس الولايات المتحدة - قد قام بجهود كبرى من أجل تحسين العلاقات بين الدول المختلفة .

لقد خسرت الولايات المتحدة رجل دولة عظيما ونحن شاكرين لكم ، سيدي الرئيس ، على ما أعريتكم عنه من تعاطف في هذا الشأن .

البندان ١٠٩ (أ) و ١٠٠ من جدول الأعمال (يتبع)

تعيينات لملء الشواغر في عضوية الهيئات الفرعية للجمعية العامة : اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/33/321/Add.1)

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الرابع والخامس) (A/33/445/Add.3 و 4)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أطلب من مقرر اللجنة الخامسة ، السيد حمزة محمد حمزة من الجمهورية العربية السورية ، أن يعرض التقريرين في بيان واحد .

عرض السيد حمزة (الجمهورية العربية السورية) (مقرر اللجنة الخامسة) تقريرى اللجنة

الخامسة الواردين في الوثيقتين (A/33/321/Add.1) و (A/33/445/Add.3 و 4) ثم تحدث كما يلي :

السيد حمزة (الجمهورية العربية السورية) ، مقرر اللجنة الخامسة والسيد الرئيس، يشرفني أن أتقدم لمقام الجمعية العامة الموقر بتقارير اللجنة الخامسة حول آخر أعمالها فيما يتعلق بالبندين ١٠٩ (أ) و ١٠٠، من أجل دراستها وإقرارها. وترد هذه التقارير على النحو التالي : أولاً ، في إطار البند ١٠٩ (أ) من جدول الأعمال وعنوانه : " تعيينات لملء الشواغر في عضوية الهيئات الفرعية للجمعية العامة : اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية". فان تقرير اللجنة الخامسة وارد في الوثيقة (A/33/321/Add.1). وتوصية اللجنة الى الجمعية العامة بتعيين السيد تانغ يانغ وين عضواً في اللجنة الاستشارية للفترة من ١ شباط/فبراير ١٩٧٩ لغاية ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، واردة في الفقرة (٥) من التقرير المذكور؛ ثانياً ، في إطار البند ١٠٠ من جدول الأعمال وعنوانه : " الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩" ، فان تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الرابع) وارد في الوثيقة (A/33/445/Add.3). وتوصية اللجنة الى الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات الثلاثة ، التي تضمنها التقرير واردة في الفقرة ٧٨ منه ، بالصفحة ١٥ من النص الانكليزي ، مع البيان ، ان مشروع القرار الأول تم اعتماده في اللجنة بتوافق الآراء .

وأود أن ألفت النظر الى ضرورة حذف الفقرة (١) من المشروع لورودها سهواً .

في حين ان مشروع القرارين الثاني : حول المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، والثالث : حول تحديد الأنشطة التي اكملت اوفات وانها او التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى ، فقد تم اعتمادها بنتيجة التصويت . أما تقرير اللجنة الخامسة حول البند ١٠٠ (الجزء الخامس) ، فانه وارد في الوثيقة (A/33/445/Add.4) .

وبموجب الفقرة ٦ من التقرير ، فان اللجنة الخامسة توصي الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات :

(أ) " اعتمادات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ " .

(ب) " التقديرات المنقحة للايرادات لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ " .

(ج) " تمويل اعتمادات سنة ١٩٧٩ " .

مع البيان انه قد تم اعتماد كافة المشاريع المذكورة آنفاً بنتيجة التصويت .

آمل في الختام ، سيادة الرئيس ، أن تحظى تقارير اللجنة الخامسة بتأييدكم وموافقتكم .

بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ان الجمعية العامة سوف تبدأ بنظر تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٠٩ (أ) من جدول الاعمال المتعلق بأحد الشواغر في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وفي الفقرة ٦ من التقرير في الوثيقة (A/33/321/Add.1) توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتعيين السيد تانغ جيانوين عضوا في اللجنة الاستشارية لفترة تبدأ من أول شباط/فبراير ١٩٧٩ ، وتنتهي في الحادي والثلاثين من كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٠ .
فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد هذه التوصية ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : بذلك نكون قد انتهينا من بحثنا للبند ١٠٩ من جدول الاعمال .

ستبحث الجمعية العامة الآن الجزئين ٤ و ٥ من تقرير اللجنة الخامسة حول البند ١٠٠ لجدول الأعمال والمعنون " الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ " . والتقرير وارد في الوثيقتين 4 and 3 A/33/445/Add. .
سوف أعطى الكلمة الآن لأولئك الممثلين الذين يرغبون في تعليق تصويتهم قبل التصويت

السيد ايرنمان (بلجيكا) (الكلمة بالاسبانية) : كانت بلجيكا تصوت دائماً تأييداً لميزانية الامم المتحدة . وفي كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ صوتنا مؤيدين للميزانية لفترة السنتين ، وهذه المرة ، فان السلطات البلجيكية قد قررت - لأول مرة - ان تصوت ضد التقديرات الاضافية المطلوبة والتي تصل الى أكثر من مائة مليون دولار .
ان حصة بلجيكا في هذا الطلب الاضافي يعادل حصص ثلاثين دولة لسنة ١٩٧٨ بأسرها . ويوضح ذلك مسؤولية الدول التي بحكم عددها تتمتع بفعالية الاصوات بينما مجرد حفنة من الدول عليها ان تغطي أربعة أخماس نفقات هذه المنظمة وان تفي بالآثار المالية للقرارات التي تعتمدها ، وآثار العمل الاداري في الامانة .

وبالمقارنة بميزانية ١٩٧٦-١٩٧٧ فان الاعتمادات اللازمة للميزانية الحالية تمثل زيادة في التكاليف تصل الى ٤ في المائة تقريبا . وقد أثار الأمين العام انه ربما تكون حاجة الى اعتمادات اضافية قبل نهاية السنة . وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ تحدث هنا باسم الدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة وأعلنت عن قلقنا على مثل هذه الزيادة الكبيرة في تكاليف برامج المنظمة . وقد طلبنا الى الأمين العام ان يتبع سياسة تقوم على التوفير واحداث تغييرات في هيكل الانفاق . ولكن الموقف ازداد سوءا منذ ١٩٧٧ . ولعلكم تذكرون ان الميزانية الاساسية لعام ١٩٧٨-١٩٧٩ تضمنت زيادة في الانفاق بلغت ما يقرب من ٢٥ في المائة بالمقارنة مع التقديرات النهائية للميزانية السابقة .

ان الأمم المتحدة تقيم ميزانيتها على أساس وضع الميزانية العامة . وهذا من شأنه ان يمكن الأمين العام من الا يضطر الى ان يطلب من الجمعية العامة في منتصف الفترة الموافقة على اعتمادات اضافية لتغطية النفقات الحالية للمنظمة .

وبينما نعارض التقديرات الاضافية ككل فاننا نوافق على الموارد الضرورية لبرامج جديدة لتلبية احتياجات البلدان النامية وكذلك من أجل تنفيذ القرار ٣٢ / ١٩٧ بشأن اعادة تنظيم الأمم المتحدة . ولكن هذه التقديرات تمثل حوالي ربع الزيادة في الميزانية ؛ وثلاثة أرباع التقديرات الاضافية تتعلق بالفترة الحالية .

ان السلطات البلجيكية لا تخفي ان الزيادة الهائلة في أعباء الميزانية المعروضة على الجمعية العامة غير مقبولة . ففي وقت نجد فيه ان حكومة بلجيكا على الصعيد الوطني قد فرضت قيودا على الميزانية وسياسة لضبط النفس فانها لا بد وان تعلن عن عدم موافقتها الدولية على مواقف مالية تتسم بعدم السعي الجاد في المنظمة الدولية من أجل تحقيق الوفورات من خلال ادارة اكثر كفاءة ، والقضاء على النفقات التي لا لزوم لها وعلى الانشطة التي قد تكون عفا عليها الزمن .

وفي منظومة الأمم المتحدة يتعين على الامم المتحدة أن تضرب المثل . ونحن لا يمكن أن نكون مسؤولين عن تأييد السياسة المالية الحالية لان ذلك سيضر بممارسة المنظمات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة . ان المساهمين بمبالغ كبيرة يجدون ان هذا غير مقبول . وفي منظومة الأمم المتحدة أرى ذلك الى حجب بعض الدول لجزء من مساهماتها او جميع هذه المساهمات .

ومرة أخرى نقول اننا لاناصر ما همال البرامج الخاصة بالبلدان النامية . وينبغي ألا نزيد الوظائف الجديدة بصفة مستمرة لان بعض هؤلاء الموظفين يبدوانهم يعيشون خارج نطاق الواقع في العالم .

ان هذه المنظمة موجودة لخدمة الدول الاعضاء . ان الانضباط في الميزانية ضروري . ومرة أخرى نطلب الى الأمين العام ان يضع للاجهزة التي تحت سلطته سياسة للتوفير والانضباط فسي الانفاق .

ان حكومة بلجيكا قررت ، في الساعات القليلة الماضية ، ادراكا منها للمصاعب المالية التي تعانيها المنظمة ، ان تدفع مبلغ ٥٤ مليون دولار ، وهذا يمثل حصتنا لعام ١٩٧٩ محسوبة على أساس ميزانية السنتين المعتمدة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، دون احتساب النفقات الإضافية التي ، كما قلت قبل قليل ، سنصوت عليها مع الأسف .

السيد اويونو (الكلمة بالفرنسية) : سوف تصوت الكاميرون تأييدا لمشروع القرار المطروح على الجمعية . واننا ان نعمل ذلك فاننا نود في البداية أن نؤيد التنفيذ الواقعي للقرارات العديدة التي وافقنا عليها ، والتي نجحت عنها بعض الزيادات المطلوبة . ونحن نود بعد ذلك أن نؤدى عن طريق العمل وجهود الأمين العام وجهود الأمم المتحدة التي تشمل أملا كبيرا بالنسبة للدول الفتية ولهذا العالم الذى يبحث عن السلام والأمن والتنمية والتضامن . ومع ذلك ، فانه ينبغي أن نعترف انه قيما يتعلق بميزانية يتم وضعها طبقا للميزانية العادية ، فان المبالغ المقترحة والقرارات التي تم اعتمادها ، فان هذه الأرقام التي تطالب زيادة تبلغ أكثر من مائة مليون دولار تعتبر مبلغا ضخما في وسط الميزانية . وبالإضافة الى ذلك فهناك بعض الاعتمادات التي تم تحديدها ، والتي ستتطلب زيادة الميزانية الحالية ب . ٤ في المائة تقريبا . ان الأمر لا يتعلق الا بتقديرات من شأنها أن تزيد ، وان من حق الأمين العام في عام ١٩٧٩ أن يطلب اعتمادات إضافية أخرى في التقرير النهائي حول تنفيذ الميزانية الحالية وسوف يطرح ذلك على الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

ان مجموع الاعتمادات الإضافية التي دفعنا لأن نصوت عليها الآن انما تنجم عن تذبذب سعر الصرف ، وكذلك الآثار المالية التي نجحت عن تقرير الجمعية العامة رقم A/32/209 الخاص بالنفقات المرتقبة للعاملين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، وأخيرا التغييرات المختلفة ، والقرارات الأخرى في الأجهزة الإدارية . وان الكاميرون تؤيد جدية القرارات التي اتخذت فيما يتعلق بهذه الاعتمادات من جانب اللجنة الاستشارية ، واللجنة الخامسة وهي تقدر أيضا الجهود التي تمت حتى وقتنا هذا عن طريق الأمين العام من أجل تحقيق وفورات في الميزانية .

وفيما يتعلق بالأزمة المالية التي تعاني منها المنظمة حاليا فان هذه الجهود الخاصة بالوفورات ، ينبغي أن نضاعفها عن طريق إعادة توظيف الموارد ، وعن طريق الانضباط في النفقات التي تدرج من أجلها الاعتمادات . ويجب عمل دراسة واعية للأولويات ، ولأهمية البرامج . وفي هذا الوضع الاقتصادي العالمي الصعب الذى يتميز بالتضخم العام ، وتذبذب العملات ، فان سياسة تقييد النفقات قد تسهم في تخفيف العبء عن الدول الأعضاء تجاه المنظمة، ولا سيما الدول النامية بقصد التغلب على المصاعب المالية الحالية .

السيد فوكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يحتفظ بموقفه فيما يتعلق بمسألة الاعتمادات الاضافية المطلوبة في الميزانية ، وازا كان هذا يعتمد على قرار من الجمعية العامة فان منظمة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون لديها تقديرات منقحة أخرى ، ولا يجب أن تتم زيادة في النفقات الا عن طريق اعادة تصنيف الموارد ، وطبقا لأولويات البرامج .

ان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يلاحظ أن هذه القاعدة لم تتبع حتى وقتنا هذا ، وان الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة قد دعيت لكي تعتمد اعتمادات اضافية تبلغ ١٠٤ مليون دولار وازا ما تم اعتمادها فان ميزانية الأمم المتحدة لفترة العامين ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ سوف تتعدى مليار دولار أى بزيادة تبلغ حوالي ٣٨ في المائة أكثر من فترة السنتين الماخيتين ، انها زيادة كبيرة ، ولم يسبق لها مثيل في ميزانية الأمم المتحدة ، وسوف تكون لها آثار سلبية ، وهذا اتجاه غير سليم لاحظناه في ادارة الشؤون المالية والادارية للمنظمة ، اننا لا نستطيع أن نقول الا أن هذه تمثل هوان وضع سيئ على ميزانية المنظمة .

وفي هذا العام فان الجزء الأكبر من الاعتمادات الاضافية انما يرجع الى انخفاض الدولار الامريكي ، وحتى وقتنا هذا فان الآثار السلبية للتضخم وتذبذب العملات على الأمم المتحدة قد تم امتصاصها عن طريق زيادة اسهامات واشتراكات الدول الأعضاء ، وان هذا وضع خاطئ وغير عادل ، وطبقا لقرار الجمعية العامة فان الزيادة في نفقات ميزانية الأمم المتحدة ، والهيئات المتخصصة التي تنبع عن زيادة في الأسعار انما يجب أن يتم امتصاصها عن طريق الوفورات ، وعن طريق تغيير الأولويات في البرامج ، وعن طريق تعديل في الميزانية .

ان مجموعة الدول الأعضاء قد أعربت عن وجهة نظرها في أن النفقات الاضافية التي ترجع الى التضخم ، والى تذبذب أسعار العملات ينبغي أن تعوضه اشتراكات الدول ، وبالتالي فان هذه الآثار الضارة انما تؤثر على ميزانية الأمم المتحدة ، وهيئات الأمم المتحدة المتخصصة ، وليس من الطبيعي أن مجموعة من الدول المتقدمة في اقتصاد السوق نظرا لانهايار الدولار الامريكي تخفض ميزانيتها في منظمة الأمم المتحدة بينما الدول غير المسؤولة عن هذا التضخم ، وعن هذا التذبذب في العملات تتحمل عبئا أضخم في الميزانية .

ان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يصر على اجراء دراسة كيف يمكن امتصاص الآثار الضارة للتضخم ، ولتذبذب في العملات على ميزانية الأمم المتحدة واننا يجب أن نجد حلا عادلا ومنصفا ، ونأمل أن الأمانة العامة للأمم المتحدة سوف تستجيب لهذا الطلب .

ان وفد الاتحاد السوفياتي يعرب عن امتنانه للأمانة ، والحقيقة انه خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة فان الدول التي تمثل أكثر من نصف ميزانية الأمم المتحدة لم تؤيد التقديرات الخاصة بميزانية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، وان ذلك قد أدى الى عدم الثقة في السكرتارية . ان هذا وضع غير طبيعي ، وأقول بصراحة انه موقف ضار . ان الموقف الطبيعي هو أن نتخذ اجراءات حاسمة من أجل تحقيق وفورات في الميزانية لكي نتجنب النفقات الانحرافية ، ولتعديل أولويات البرامج والغاء البرامج غير المفيدة أو الضارة .

ان منظمة الأمم المتحدة لم تقم بالدور الذي وكلته اليها الجمعية العامة ، ولم تحاول أن تحقق أكبر قدر من الوفورات بل على العكس من ذلك ، فمن أجل تمويل النفقات الانحرافية فقد طلب منا اعتمادات انحرافية . لا يدعشنا ان أنه خلال الدورة ٣٣ للجمعية العامة فان الميزانية المنقحة للعامين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ لم تتحملها الا الدول التي تمثل اكثر من ٨٠ في المائة من المنظمة من تمويل الأمم المتحدة . ومن الطبيعي في هذه الظروف ان نتساءل كم من الوقت يلزمنا طبقا لهؤلاء الذين يتحملون المسؤولية الكبرى لهذا الموقف السيئ للميزانية .

(السيد فوكين ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ان أولئك الذين يحملون المسؤولية الكبرى عن هذا الموقف السيئ ، للغاية فيما يتعلق بالميزانية يمكن ان نسألهم حتى متى يتوقعون من كبار المساهمين في الميزانية ان يقتصروا على التعبير عن سخطهم على سياسة الميزانية للامم المتحدة من خلال التصويت فقط ؟ وحتى متى سوف يسكتون على موقف يملئ عليهم فيه حجم مساهماتهم في ميزانية الامم المتحدة وهي ميزانية توضع بغير موافقتهم بل وضد رغبتهم .

يجب ان يكون واضحا ان الاتحاد السوفياتي من جانبه ليس في نيته ان يقبل هذا الموقف الذي يؤثر على حقوقه السيادية في هذه المنظمة . ان وفد بلادي يود ان يبلغ الجمعية العامة ان الاتحاد السوفياتي قد احتجز من مساهمته من الميزانية العادية للامم المتحدة لعام ١٩٧٨ المبلغ المخصص لتمويل الوظائف التي لا تتضمنها الميزانية والتي اضيفت اعتبارا من أول كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ الى الميزانية العامة . ان هذا الاجراء الذي أجبرنا على اتخاذه ينبع منطقيا من موقف الاتحاد السوفياتي المعروف جيدا . وهو ان نقل الوظائف التي كانت تمول عن طريق الاسهامات الطوعية الى الميزانية العادية امر غير مشروع ومن شأنه ان يزيد من أعباء الميزانية ، ومن الأعباء المالية الملقة على عاتق الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

ان الاتحاد السوفياتي ينوي الدفاع عن مصالحه اذا ما قامت أية ظروف مماثلة في المستقبل . وفي ضوء ذلك الذي ذكرته ، وأخذا في الاعتبار انه بالنسبة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ قد أدرجت في الميزانية نفقات لا مبرر لها ولا مسوغ بما في ذلك الاعتمادات لتمويل النفقات المتعلقة بالتدابير غير القانونية المناهضة للميثاق فان وفد الاتحاد السوفياتي سوف يصوت ضد الميزانية المنقحة للامم المتحدة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

السيد بارتون (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية على وشك اعتماد اقتراحات لميزانية اضافية سيكون من أثرها زيادة ميزانيتنا الاجمالية لفترة السنتين بعد مضي عام فقط بنسبة تبلغ حوالي ٣٩ في المائة اذا ما قورنت بالمصروفات الاجمالية الخاصة بعام ١٩٧٦ / ٧٧ . وبالإضافة الى ذلك فان الأمين العام قد أشار الى انه علينا ان نتوقع مطالب أخرى في نهاية عام ١٩٧٩ .

علينا ان ندرك انه باعتمادنا لهذه الاقتراحات فاننا لا نقر فقط بعض النفقات وانما نتخذ شهادة على عدم استطاعة هذه الجمعية السيطرة على الميزانية وادارة برامج الأمم المتحدة . ان هذا وضع غير صحي وخطير في أحسن الاوقات . ولكن عندما يمر الكثير من الدول الأعضاء بصعوبات اقتصادية خطيرة في بلادها ، وتضطر الى تطبيق قيود سياسية عسيرة في برامجها الداخلية فان الموقف يزداد تعقيدا . انكم سيادة الرئيس ، وكذلك الأمين العام قد وجهتما انتباهنا كثيرا الى حاجة الجمعية الى تحسين اجراءاتها بالنسبة لتسيير أعمالها وقد أبلغنا الأمين العام قبل أعينار الميلاد انه ينوى تقديم آرائه في هذا الشأن الينا في الوقت المناسب للنظر فيها في الدورة التالية . وأرجو واثقا ان تشكل مسألة السيطرة على البرنامج والميزانية جزءا هاما من هذه الدراسة . وان وفد بلادى من جانبه يتعهد ان يفعل كل ما في استطاعته للمساعدة في عملية وضع وتنفيذ الاصلاحات الضرورية .

واعتقد انه يجب علينا ان نولي هذه المسألة اهتماما عاجلا بما في ذلك الجهاز الخاص باعتماد مقدار أقصى في بداية كل فترة سنتين ينبغي عدم تجاوزه ، واعتماد قرار بأن اى تنفيذ لاحق في البرنامج يجب ان يمول ضمن حدود الميزانية المقررة وذلك بتأجيل تنفيذ المشاريع التي تحتل الاولوية الدنيا ، اذا ما دعت الحاجة الى ذلك . وعلى الحكومات ان تلتزم بذلك ، وان الفشل في ذلك يضعف الدعم العام للامم المتحدة ، وقد يعرض وجود الأمم المتحدة في النهاية الى الخطر . ان الميثاق يفرض على كل حكومة الالتزام بدفع حصتها في نفقات المنظمة كما تحدد من الجمعية العامة . وهذا مبدأ بالغ الاهمية بالنسبة الى هوية الأمم المتحدة . وان كندا لا تريد ان ترى أى اجراء يتخذ للاخلال بهذا المبدأ . ولكن اذا ما تمسكنا بالتدليل على عدم استطاعتنا السيطرة على عملية وضع الميزانية بطريقة جماعية فما من شك في ان بعض الحكومات ستنتهى الى انه لا يمكنها الا ان تتخذ قراراتها على أساس فردى . وانما ما حدث ذلك فان النتيجة النهائية ستكون شل قدرة الجمعية العامة على تسيير أمورها . وفي هذا الصدد من الجدير بالذكر ان نلاحظ انه في اللجنة الخامسة صوتت الحكومات الاعضاء التي تبلغ حصة اشتراكها ما يزيد على ٥٠ في المائة ضد هذه الاضافات وانما ما أخذنا في الاعتبار اولئك الذين امتنعوا عن التصويت فان المجموع سيصل الى ٧٥ في المائة .

ان وفد بلادى سوف يمتنع عن التصويت على هذه الاضافات .

الميد كاستيللو اريولا (فواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد فواتيمالا

قد امتنع عن التصويت على مشروع برنامج الميزانية لمدة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ في اللجنة الخامسة .
وودنا بذلك ان نعرب عن قلقنا البالغ على هذه الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في الميزانية
والتي لا تتفق مع الواقع ولا مع الاحتياجات ولا مع ترشيد الميزانية الذي كان واجبا في الأمم المتحدة
منذ عدة سنوات .

وما من شك في أن هناك أوقاتا عصيبة تمر بها الدول الأعضاء بسبب التضخم وغير ذلك
من المشاكل الدولية المعروفة . ومع ذلك فاننا نواجه في الامم المتحدة زيادة غير معقولة في النفقات
من أجل اللجان والمؤتمرات والبرامج أصبح البعض منها باليا . لقد حاولنا أن نفسر رأينا ، موجهين
الانتباه الى ان هناك الكثير من الازدواج في الجهود ، وان هناك افتقارا الى ترشيد أعمال الأمم
المتحدة واجهزتها المختلفة . لذلك فاننا نود ان نصح هنا باننا نقدر بصفة خاصة اللجنة
الاستشارية بشأن الامور المتعلقة بالميزانية . اننا نؤمن ان على الأمم المتحدة على مختلف المستويات
ان تظلم بدراسة جدية تستهدف ترشيد الميزانية بما يستجيب للاحتياجات الموضوعية للدول
الأعضاء .

ومع ذلك فنظرا لأن جزءا من هذه الزيادات يرجع الى اعتماد قرارات في مختلف لجان
الجمعية العامة بما سيمود ، دون شك ، ينفذ اكد على غالبية الدول الأعضاء فان وفد بلادى
سيؤيد مشروع الميزانية في هذه الدورة مع التقديرات المنقحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، على
الرغم من اننا نتحفظ بشأن أية زيادات اضافية قد تطلب في منتصف هذه الفترة ، لأن ذلك يتعارض
مع بعض الاجراءات السلمية الخاصة بالميزانية .

لذلك فان وفد بلادى يعرب عن قلقه الذي يتعين على كافة الدول الأعضاء الكبيرة والصغيرة ،
ان تشارك فيه ايضا ، حتى نستطيع ان نحصل على أفضل فائدة من اعتمادات هذه المنظمة الدولية .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أدعو الآن المندوبين الى الانتقال الى الجزء الرابع من تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/33/445/Add.3 .

مشروعات القرارات الثلاثة التي أوصت بها اللجنة الخامسة واردة في الفقرة ٧٨ من تقريرها

الوثيقة A/33/445/Add.3 .

مشروع القرار الاول يتعلق بصورة تقديم ميزانية الأمم المتحدة .

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الاول بتوافق الآراء . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار الاول ؟

اعتمد مشروع القرار الاول (القرار ٣٣ / ٢٠٣)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثاني الذي يتضمن مختلف مشروعات المقررات التي تتعلق بالمسائل التي ترتبط بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وسوف نتخذ مقرا بالنسبة لكل قسم على حدة .

نبدأ أولا بالقسم الاول . وقد اعتمدت اللجنة الخامسة القسم الاول بتوافق الآراء . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تعتمد القسم الاول ؟

اعتمد القسم الاول من مشروع القرار الثاني (القرار ٣٣ / ١١٦ ج ، القسم الاول)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ننتقل الآن الى القسم الثاني من مشروع القرار الثاني . وقد أقرت اللجنة الخامسة القسم الثاني بتوافق الآراء . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تعتمد الجزء الثاني ؟

اعتمد القسم الثاني من مشروع القرار الثاني (القرار ٣٣ / ١١٦ ج ، القسم الثاني)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ننتقل الآن الى القسم الثالث من مشروع القرار الثاني . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ،

البرازيل ، بورما ، بوروندى ، كندا ، الرأس الاخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فينلندا ، الاستوائية ، اثيوبيا ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، اسبانيا ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتصون : بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، منغوليا ، بولندا ، رومانيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

اعتمد القسم الثالث من مشروع القرار الثانى بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل لا شئ وامتناع ١١ عن

التصويت* (القرار ٣٣/١١٦ ج ، القسم الثالث)

* وفيما بعد أبلغ وفد موريشيوس الأمانة العامة بأنه كان ينوى أن يصوت في صالح مشروع القرار

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ننتقل الآن الى القسم الرابع من مشروع القرار الثاني .
وقد أقرت اللجنة الخامسة القسم الرابع بتوافق الآراء . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن
تعتمد القسم الرابع ؟

اعتمد القسم الرابع من مشروع القرار الثاني (القرار ٣٣/١١٦ ج ، القسم الرابع)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ننتقل الآن الى القسم الخامس وقد اعتمدت اللجنة
الخامسة القسم الخامس دون اعتراض . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس
الخطو ؟

اعتمد القسم الخامس من مشروع القرار الثاني (القرار ٣٣/١١٦ ج ، القسم الخامس)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ننتقل الآن الى القسم السادس . وقد طلب اجراء

تصويت مسجل عن هذا القسم .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ،
البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ،
البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ،
كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فينلندا ،
اثيوبيا ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
جمهورية ألمانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، فينلندا -
بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ،
اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ،
اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ،
ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ،
ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، نيبال ، هولندا ،

نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان،
 بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا،
 رواندا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية،
 السنغال، سيراليون، سنغافورة، اسبانيا، سوازيلند، السويد، الجمهورية
 العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا،
 جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وايرلندا الشمالية، جمهورية الكاميرون المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة،
 الولايات المتحدة الامريكية، فولتا العليا، فنزويلا، اليمن، يوفوسلافيا،
 زائير، زامبيا.

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : تركيا .

اعتمد القسم السادس من مشروع القرار الثاني بأغلبية ٢٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع واحد

عن التصويت* (القرار ٣٣/١١٦ ج ، القسم السادس)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ننتقل الآن الى القسم السابع . وقد طلب اجراء

تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،

بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، الرأس

الأخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، كمبوتشيا

الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،

غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فنلندا ، غانا ، اليونان ، فرينادا ، فواتيمالا ،

غينيا - بيساو ، فيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،

ايران ، اسرائيل ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،

* ويعد ذلك أبلغ وفد موريتانيا انه كان ينوي التصويت مؤيدا .

لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ،
 ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواى ،
 بيرو ، الفلبين ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،
 المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،
 اسبانيا ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ،
 جمهورية الكامرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العلييا ،
 فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
 تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية ألمانيا
 الاتحادية ، هنغاريا ، لكسمبرغ ، منغوليا ، هولندا ، نيوزيلندا ، بولندا ،
 جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات
 المتحدة الامريكية .

المتنعون : النمسا ، كندا ، الدانمرك ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، البرتغال ،
 اعتمد القسم السابع من مشروع القرار الثاني بأغلبية ٩٩ صوتا مقابل ١٨ صوتا وامتناع ٧ عن

التصويت (القرار ٣٣/١١٦ ج ، القسم السابع)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ننتقل الآن الى القسم الثامن . لقد اعتمدت اللجنة
 الخامسة القسم الثامن دون اعتراض . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو بنفس
 الحذو ؟

اعتمد القسم الثامن من مشروع القرار الثاني (القرار ٣٣/١١٦ ج ، القسم الثامن)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ننتقل الآن الى القسم التاسع وقد اعتمدت اللجنة الخامسة القسم التاسع بتوافق الآراء . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد القسم التاسع ؟

اعتمد القسم التاسع من مشروع القرار الثاني (القرار ٣٣/١١٦ ج ، القسم التاسع)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أخيرا ننتقل الى القسم العاشر من مشروع القرار الثاني . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، الرأس الأخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فينلندا ، فينلندا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، منغوليا ، بولندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : بلجيكا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، نيوزيلندا ، المملكة المتحدة لهريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد القسم العاشر من مشروع القرار الثاني بأغلبية ٤٠ صوتا مقابل ١٠ أصوات وامتناع ٨

عن التصويت* (القرار ٣٣/١٦٦ ج ، القسم العاشر)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثالث المعنون " تحديد الأنشطة التي تمت أو التي انتهت أو انها أو التي ليست ذات جدوى أو التي ليست لها فاعلية " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الاخضر ، شيلي ، الصين ، كوبا ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلغادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فنلندا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ،

* وبعد ذلك أبلغ وفد موريتانيا الامانة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، نيبال ، هولندا ،
 نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
 بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ،
 رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
 سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،
 جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
 زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : لا أحد .

اعتمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ٢٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع لا شيء عن التصويت*

(القرار ٣٣ / ٢٠٤) .

* وبعد ذلك أبلغ وفد موريتانيا الامانة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : الآن أدعو المندوبين الى تناول الجزء الخامس

من تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/33/445/Add.4 .
ونظرا لعدم توفر الوقت ، فإننا سنشير الى الوثيقة التي تمت معالجتها في اللجنة الخامسة
وهي الوثيقة A/C.5/33/L.48 التي تحوى نص الفقرات الخمس الأولى من تقرير اللجنة .
سوف نتخذ الآن قرارا بشأن مشروعات القرارات الثلاثة التي أوصت بها اللجنة الخامسة في
الفقرة السادسة من تقريرها الوارد في الوثيقة A/33/445/Add.4 . مشروع القرار (ألف) يتعلق
باعتمادات الميزانية المنقحة لفترة العامين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .
لقد طلب اجراء تصويت مسجل

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الجزائر ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،
بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندى ، الرأس
الأخضر ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، قبرص ، اليمن الديمقراطية ،
الداانمرك ، جيبوتي ، كوادور ، مصر ، السلطادور ، اثيوبيا ، فنلندا ، غانا ،
اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،

هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلجيكا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، منغوليا ، بولندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الولايات المتحدة الامريكية ، المتنعون : افغانستان ، استراليا ، كندا ، كوبا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليابان ، البرتغال ، رومانيا ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ١٥ وامتناع ٩ عن التصويت* (قرار ٣٣ / ٥٠ ألف)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ننتقل الآن الى الجزء (ب) بعنوان "اعتمادات

الايادات المنقحة لعامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، وقد طلب اجراء تصويت مسجل حول هذا الجزء .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الجزائر ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندى ،

* وبعد ذلك أبلغ وفد موريتانيا الامانة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الرأس الأخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، قبرص ، اليمن
الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فنلندا ،
غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،
هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ،
ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ،
ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، مديف ،
مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ،
باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومسي
وهرينسيي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ،
الصومال ، اسبانيا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ،
الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا ،
الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا
العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : افغانستان ، استراليا ، بلجيكا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
السوفياتية ، كندا ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية
الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، هنغاريا ، اسرائيل ، ايطاليا ،
لكسمبرغ ، منغوليا ، بولندا ، البرتغال ، تركيا ، جمهورية اوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الولايات
المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢٢ عن التصويت*

(قرار ٣٣ / ٢٠٥ باء)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : الآن نتناول مشروع القرار (جيم) المتعلق بتمويل

اعتمادات ميزانية ١٩٧٩ . انني أطرح مشروع القرار للتصويت ، وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : الجزائر ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،
بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ،
الرأس الأخضر ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، قبرص ، اليمن الديمقراطية ،
الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فنلندا ، غانا ،
اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ، ساحل العاج ،
جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية
الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ،
المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ،
عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، ساموا ،
سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،
سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية
العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ،
الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا ،
الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات
المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
زائير ، زامبيا .

* وبعد ذلك أبلغ وفد كوبا الأمانة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

المعارضون : بلجيكا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، منغوليا ، بولندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

المتنعون : افغانستان ، استراليا ، كندا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليابان ، البرتغال ، رومانيا ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية (١٠١ صوتا مقابل ١٤ وامتناع ٨ عن التصويت^{١١} (قرار ٣٣ / ٢٠٥

(جيم)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للسيد الأمين العام .

السيد الأمين العام (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، حضرات السادة

الموقرين ، في ضوء المناقشات التي جرت في اللجنة الخامسة والتي تابعتها بعناية ، وكذلك في ضوء البيانات التي استمعت اليها اليوم والتي أشارت - على سبيل المثال - الى الحاجة الى انضباط في الميزانية ، والى سياسة توفير ، والقضاء على البرامج التي لا لزوم لها وكذلك الأنشطة التي لا ضرورة لها ، أود في هذه المرحلة أن أسجل قلقي العميق ازاء تطورات الميزانية في منظماتنا .

ان الجمعية العامة اعتمدت اليوم اعتمادات اجمالية منقحة لميزانية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ تصل في مجموعها الى حوالي (١ بليون دولار ، وبعد خصم الدخل المقدر فان هذه تؤدي الى ميزانية صافية مقدارها ٨٩٤٤ مليون دولار . ان اعتماد هذه الاعتمادات المنقحة سوف يؤدي الى زيادة المعدل العام للميزانية بمبلغ ١٠٤٢ مليون دولار في الاجمالي ، أو ٨٢٦ مليون دولار صافي زيادة عن المعدلات التي سبق اعتمادها أساسا . وفي ضوء حجم هذه الزيادة ، وهي بالطبع زيادة كبيرة ، أعتقد أنه قد يكون من المفيد بالنسبة لي أن أسترعي نظركم الى عدد من

* وفيما بعد أعلم وفد موريشيوس الأمانة العامة أنه كان يعتزم التصويت مؤيدا لمشروع

القرار؛ وأعلم وفد كوبا الأمانة العامة أنه كان يعتزم الامتناع عن التصويت.

العوامل ذات الصلة ، وان كان البعض منها قد ذكر هنا بالفعل في المناقشة . من اجمالي الاعتمادات الانمافية التي تصل الى ١٠٤٢ مليون دولار ، كان من الضروري أن نطلب ٧٤٨ مليون دولار للتعويض عن الخسائر الناجمة عن اعادة موازنة أسعار الصرف فيما بين الدولار الامريكي ، التي توضع على أساس ميزانيتنا كما تعلمون جميعا ، والعملات التي تنفق بها المنظمة حوالي ٤ . في المائة من نفقاتها ، وهي تتم بعملات أجنبية . وبالتالي فانكم - قطعاً - تتفهمون أهمية هذا التطور بالنسبة لميزانيتنا . مثل هذه المتطلبات الانمافية لتغطية الخسائر في العملات لا تحدث أساساً في الميزانيات الوطنية ، لانه كما قيل هنا مرارا وأشير الى الميزانيات الوطنية والجهود التي تبذل في هذا الشأن ، ليست هناك مشاكل من هذا النوع .

ومن هنا ، لم يكن امامي كأمين عام من بديل سوى ان اطلب في تقارير ادائنا موارد اضافية للتعويض عن هذا العامل الذي يخرج تماما عن نطاق سيطرتي .

وفضلا عن ذلك ، فان حوالي ١٨٥ مليون دولار من الاعتمادات الاضافية تتعلق بالآثار المالية للقرارات - وأكرر للقرارات - التي نبعث عن اللجان الرئيسية المختلفة والتي اعتمدتها هذه الجمعية العامة التي هي أعلى هيئة في الامم المتحدة . ما الذي يمكن ان يفعله الأمين العام ؟ ألا ينفذ القرارات ؟ لا يمكن ان يتوقع المندوبون مني ان افعل ذلك . أما المبلغ الباقي فينبع أساسا من تنفيذ قرارات سابقة للجمعية العامة .

كما يجب ايضا ان نتذكر ان ميزانيتنا توضع - عن عمد - على أساس انها ميزانية برنامجية ترمي الى ايضاح الرابطة التي لا انفصام لها بين وضع البرامج وتمويلها . وهذا هو الهدف الكامل لميزانيتنا البرنامجية . ومن هنا ، فانه عند التعبير عن القلق ازاء الزيادات في متطلبات الميزانية ، لا بد أيضا أن نبحث مسألة تحديد البرامج . والصعوبة في ذلك هي انه بينما البرامج والأنشطة لهذه المنظمة تحدد ها اجهزة مختلفة مشتركة بين الحكومات ، وفي النهاية اللجان الموضوعية فسي الجمعية العامة . فان آثارها من ناحية الميزانية تخضع لقرارات لاحقة تتخذها اللجنة الخامسة . لذلك ، عند تقييم اقتراحات الميزانية المقدمة من جانب الأمانة يجب الاعتراف بأنها ببساطة هي المعادل المالي للبرامج والأنشطة التي يعهد بها الى المنظمة . وهكذا ، فان هناك علاقة سببية بين اعتماد البرامج الاضافية ومطلب زيادة الموارد اللازمة لتنفيذها .

ان الصعوبات التي ينطوي عليها ذلك قد اتضح من حقيقة انه في السنة الماضية لم يوافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالأولويات - وأكرر تعذر على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يوافق عليها - وكذلك وفيما يتعلق بمعدلات النمو والأمر الأخرى المتصلة بالتطور المقبل في برنامج المنظمة . وحتى يستطيع الأمين العام ان يحدد البرامج التي يمكن ان تعتبر لا لزوم لها وغير فعالة او ذات جدوى هامشية ، فلا بد ان يكون فسي مقدوره ان يعتمد على تعاون الدول الأعضاء ان لا يمكن ان يفعل ذلك كله بمفرده . وفي هذا الصدد ، لا بد لي ان استرعي نظر الأعضاء الى حقيقة انه في عدد من الحالات في هذه الدورة بالذات فان اللجنة الخامسة خالفت اللجنة الاستشارية ، وأعادت تخفيضات كانت اللجنة الاستشارية

قد اوصت بها واني اعتمز قريبا ان اوجه رسالة الى الدول الأعضاء أتلص فيها آرائها في مسألة البرامج التي تعتبر لا لزوم لها والأمور الأخرى المتعلقة بذلك .
وفي الختام ، أود ان اؤكد ان كل الجهود من اجل انضباط الميزانية والاستفسار الاقتصادية القصوى من الموارد يجب ان تبدأ في مرحلة صياغة البرامج ، وعلى صعيد الأجهزة المختلفة المشتركة بين الحكومات التي تقوم باتخاذ هذه القرارات . وفيما يتعلق بالأمانة فقد أعطيت فعلا التعليمات اللازمة تحقيقا لهذه الغاية بشأن اعداد ميزانيتنا البرنامجية التالية . وأود ان أؤكد لكم - أيها المندوبون - انني سوف افعل كل ما هو ممكن لتحقيق هذا الهدف الهام .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : اشكر الامين العام على تقريره الهام - الذي جاء في أوانه - والذي قدمه الى الجمعية العامة .

والآن أعطي الكلمة لممثلي الولايات المتحدة الأمريكية تعليلا للتصويت بعد التصويت .

السيدة ويلس (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوتت

الولايات المتحدة الأمريكية ضد الطلب الاضافي للميزانية لفترة العامين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . ويجب ان تلاحظوا ان الغالبية الكبرى من الدول الأعضاء التي تدفع تكاليف تشغيل الامم المتحدة - صوتت ضد هذه الاعتمادات الاضافية لميزانية عامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ أو امتنعت عن التصويت . ان موقف الولايات المتحدة قائم فقط على اعتبارات مالية ، واعتبارات خاصة بالميزانية ، ولا يجب أن يفسر على أي ضوء آخر ، حيث اننا نظهر قلقنا ازاء الافتقار الى القيود في الميزانية الحالية في وقت تتطلب فيه الظروف العالمية التدابير الحكيمة والمسؤولة .

اننا نأمل ان تنضم كل الدول الأعضاء الى عملية اعادة التقييم لمحنة منظمنا . ونأمل في أن يتم تطوير اولويات البرامج على اساس التوافق العام في الآراء . كما نأمل ان يتم القضاء على الأنشطة الهامشية وغير الفعالة والتي لا لزوم لها حتى يمكن للأمم المتحدة أن تعمل بشكل اكثر كفاءة واكثر فاعلية واكثر اقتصادا في المستقبل .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : وهكذا نكون قد اختتمنا بحثنا للبند ١٠٠ من جدول

الأعمال .

البيان الختامي للرئيس

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : على مدى ١٥ أسبوعا من العمل الشاق اجتمعنا لمناقشة الأمور التي تهتم المجتمع الدولي ، في جو من الاتساق يؤكد على الاتجاه بمنظمتنا نحو التوصل الى مواقف تقوم على أساس توافق الآراء بعيدا عن المواجهة . ويمكن ان نبين بصراحة كاملة ان هذه الدورة تميزت بالطريقة البناءة التي تمت بها مداولتها - وهذا نتيجة لمستوى النضج الذي وصلتته الأمم المتحدة ان لم تشر سوى أنواع الجدل المعتادة - وان كانت في بعض الأحيان تتم بلغة مريرة - حول بنود كانت قد أثارنا بالفعل قلق مجموعة أمم العالم لفترة طويلة ، ولكن هذه هي العقبات الحتمية التي لا بد لأى محفل برلماني ان يتغلب عليها حتى يصبح ديمقراطيا تماما .

وكالمعتاد ، وفي نهاية الجمعية العامة ، يساورنا شعور بأن شيئا فيها لا بد أن يتغير - تعجيلا لعملها ودفعنا له حتى يكون اكثر فاعلية واكثر رشادا . وحيث ان قواعد النظام الداخلي قد وضعت حينما كانت الجمعية العامة مجرد نادى لخمسين دولة ، فانه من الطبيعي اليوم ، والجمعية العامة تعمل من اجل تطلعات ١٥١ دولة ان نلاحظ جوانب ضعف في تنظيم وتطوير عملها . ومن المهام التي يجب ان تعطى أولوية لهيئة تضاعفت عضويتها ثلاث مرات منذ تأسيسها ان نكتشف نظاما تمكن هذه المنظمة من ان تخطط عملها وفقا للتقنيات الحديثة التي ترمي الى تعزيز فاعليتها . وليس هناك شك في ان الكثير من المشاكل الهامة التي تنشأ فجأة في العلاقات الدولية تجعل من الضروري تأجيل اعادة النظر في قواعد النظام الداخلي التي شعرنا بحاجة ماسة اليها خلال الدورة الراهنة . وانه لمن المفارقات حقا ان نجد انه بينما عدد الدول الأعضاء في ازدياد وبنود جدول أعمال الجمعية العامة تتزايد فان منظمتنا لا تزيد - في الوقت نفسه - من قدرتها التقنية لمواجهة هذا النمو .

ان جوانب النقض هذه تظهر في عمل اللجان الرئيسية ولجنة المسائل الاقتصادية والمالية ، ولجنة الادارة والميزانية ، وفيما عدا بعض التصويبات والتصحيحات الطفيفة فان اللجنتين تستخدمان نفس الأساليب اليوم كما كانتا تستخدمهما في السنوات الاولى عندما كان جدول أعمال الجمعية العامة يضم ٢٠ أو ٢٥ بندا والدول الاعضاء لا تزيد عن ٧٠ دولة . وفي اللجنة الثانية فان الرئيســــــــــــــــس موانجاجونجا ، ادراكا منه لهذا الموقف ، اقتح منهاجا مختلفا بالنسبة لوضع برامج عمل المنظمة ، وقررت اللجنة ان تواصل اسلوبها التقليدي . وقرب نهاية هذه الدورة فان نفس الأزمة نشأت كما كان يحدث في السنوات السابقة ولكنها هذه المرة كانت اكثر حدة . ونتيجة لتعقد البنود التي تناقشها اللجنة فان اعضاءها لا يد وأن يقوموا باجراء مشاورات غير رسمية لكنها لا تتم لسوء الحظ بالسرعة المطلوبة لأن المقترحات تقدم الى اللجنة في وقت متأخر جدا ، وفي وقت تكون فيه يصدر مناقشة بنود اخرى .

ويزيد من تعقيد الموقف الآثار المالية التي تنجم عن القرارات التي تعتمد عليها اللجنة ذاتها . ولا بد أن تبحث بعد ذلك في اللجنة الاستشارية المعنية بشؤون الادارة والميزانية ثم ثالثا في اللجنة الخامسة قبل أن تعرض التقارير الخاصة بهذه الموضوعات على الجمعية العامة . هذا النظام هو المسؤول عن التأخير في عملنا ، وفي التحليل الاخير قد يؤدي الى بحث سطحي للمشاكل الدولية التي تتطلب مناقشة جادة ومتأنية .

وفي هذه الدورة فان اكبر عدد من الوفود في تاريخ منظماتنا شارك في المناقشة العامة وفعل ذلك أيضا بعض رؤساء الدول ووزراء خارجيتها . ومن على هذه المنصة فان المواقف المختلفة فيما يتعلق بالمشاغل الرئيسية للمجتمع الدولي تم تحديدها ، ومن خلالها برزت النقاط الأساسية التي تدور وتتطور حولها السياسة الدولية . ان العودة الى عدد قليل من البنود الأساسية يوضح ان مجتمع الدول قد اكتشف بوضوح نقاط لقاء أو خلاف يقوم على حلها الأمل في سلام دائم . وعلى مر السنين فان المناقشة العامة تتيح فرصا جديدة للحكم على معني ومغزى هذه المنظمة وهي محفل يرمي الى تمكين اولئك الذين لم يكن لهم حتى الان كلمة ، كما هو الحال بالنسبة للأقوياء فيمــــــــــــــــا بيننا ، لكي يسهموا بخبراتهم في المشاكل الدولية . ان حقيقة انشاء هذا المحفل السلمي من أجل الحوار البناء فيما بين شعوب المعمورة يبرر انشاء الامم المتحدة .

ومن بين الأمور التي عولجت في المناقشة العامة وفي أجهزة الجمعية العامة الأخرى أود أن أبرز بعضاً مما أثار اهتماماً كبيراً أثناء التداول بشأنه . ولا أعني القول بأن أي شيء آخر غير هذا الموجز هو أقل أهمية من البنود التي استرعي نظركم إليها ، ولكنني ببساطة أود أن أكون موجزاً على قدر الامكان في هذه الجلسة الختامية .

ان البند الخاص بالسلم والأمن الدوليين مرة أخرى كان القضية الأساسية التي شارات مناقشاتنا حولها . وبايجاز وكما فعلنا فان الطريقة التي يمكن أن نعزز بها سلم وأمن الدول لا يمكن أن تكون اسلوباً لا لزوم له وانما أمر ضروري . وبطبيعة الحال فان من الموضوعات الأخرى لمداولاتنا ما ينجم من هذا البند وأقصد به الحاجة العاجلة والملحة للتوصل الى نزع سلاح دولي مادي وروحي في وقت مبكر . انه من المحزن أن نقرأ الأرقام الهائلة للميزانيات العسكرية التي ترتفع بشكل مطرد ويسرعة مطردة على حساب برامج أخرى مثل البرامج الخاصة بالصحة والغذاء والتعليم التي يجب أن تكون لها الأولوية التي تهتم بها الدوائر الحاكمة . كذلك أعربت عن المخاوف فيما يتعلق بالطريقة التي نجد بها اقتصاديات بعض الدول تعتمد بشكل متزايد على صناعات الأسلحة بما يولد عملية من الصعب أن ترتد الى الوراء . وأشار أيضاً الى الحاجة الى حماية الدول غير النووية التي قد تجد نفسها ، لأسباب جغرافية ، مشتركة في صراعات عالمية . ان المشاكل الناجمة عن الاستخدام السلمية للفضاء الخارجي نوقشت أيضاً وتم التأكيد على الحاجة الى تحديد ذلك والى بحث الموقف الخاص بالمدار الثابت حول الأرض . كذلك أعطي مزيد من الاهتمام للخلافات في الرأي التي برزت فيما يتعلق بنشر المعلومات عن الدول الأخرى بسبب التدخل الذي ينطوى عليه ذلك في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وبسبب ما لذلك من أثر في تغيير الأنماط الثقافية الفردية في كل أمة . وقد أعربت الجمعية العامة عن قلقها ازاء مصير اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والتمييز في ظروف عملتهم في المنطقة ، وتعهدت المنظمة أيضاً بأن تبذل قصارى جهدها لضمان استقلال حقيقي لناميبيا في اطار ما اعتمدته في هذا الصدد . وأجريت دراسة حول انتهاك حقوق الانسان في بعض الدول الاعضاء ، وبذلك جهود أخرى لايجاد نظم لتوسيع نطاق هذه التحقيقات وجعل نتائجها مقبولة من جانب الدول المسؤولة

عن هذه الانتهاكات . وفي هذا السياق فان لجنة حقوق الانسان طلب اليها ان تدرس الاقتراح الرامي الى انشاء منصب مفوض سام لحقوق الانسان بالتعاون مع الدول الاعضاء ، على ان تقدم نتائج فلك الى الدورة المقبلة للجمعية العامة لبحثها ، كما تم التأكيد ايضا على الاهمية بالنسبة للدول الاعضاء لاجمال حقوق الانسان إعمالا كاملا . وهذا يشير ليس فقط الى الحقوق السياسية وانما ايضا الى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحق في المسكن والصحة وفي العمل المستديم وفي العيش بغير خوف وفي التعليم ، وهي كلها من الطموحات التي تبدو بعيدة بالنظر الى حالة الاقتصاد الحالي ، نتيجة للانخفاض في أسعار المواد الخام ، وعدم التوازن في معدلات التبادل التجاري والقيود على نقل التكنولوجيا ، والتكلفة العالية لنقل الموارد المالية ، وبسبب سياسات الحماية التي تحد من قدرة الحكومات على القيام بمسؤولياتها في مواجهة مواطنيها .

كذلك أسترعي النظر الى الحاجة الى التعجيل بعملية تصفية الاستعمار ، وللنجاح في تحقيق ذلك فان الامم المتحدة تقوم بجهود مشمرة . وكذلك فان اساليب الفصل العنصري والتمييز العنصري قد أدينت باعتبارها تناقض مع معايير المدنية والحضارة المتعارف عليها .

ان حقيقة انه تم التوصل الى اتفاق على الأسلوب التفاوضي للجنة التي انشئت في السنة الماضية والتي تعالج مسألة الحوار بين الشمال والجنوب والتي ظلت تعمل بصفة مستمرة في مواجهة صعوبات هائلة في عام ١٩٧٨ يجب ان تمتدح وان يثنى عليها كإنجاز هام للجمعية العامة . هذه المفاوضات ذات أهمية قصوى في الوقت الراهن حيث انه كما حدث في عام ١٩٧٣ ، تتكرر مواقف حرجة بالنسبة للبلدان النامية وخاصة بالنسبة لتلك الدول التي تفتقر الى موارد الطاقة . وفي وقت نجد فيه ان الفجوة بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة ، بدلا من أن تضيق ، تتسع بدرجة خطيرة ونجد أن آمال الانسان لتحقيق الهدف الذي أعلن عنه كثيرا وهو هدف الرخاء الاجتماعي يصبح كل يوم اكثر حتمية فان الطريقة التي واصلت بها هذه الجمعية العامة الاعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ تستحق التأكيد . ان هذه الدورة ستعالج مشاكل مثل التضخم الذي يشكل تهديدا خطيرا لشعوب العالم والحاجة الى التعجيل بعملية نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية .

وخلال الدورة الحالية قبلنا عضوين جديدين في منظماتنا ، هما جزر سليمان والدومينيكا ، وبهذا وصل عدد الاعضاء الى ١٥١ عضوا . ان عملية تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير للشعوب تمضيان قدما . واني على ثقة من أن هذين العضوين الجديدين سوف يساهمان بنشاط في عملنا ، وان المنظمة بدورها سوف تقدم لهما دعمها في هذه المرحلة الاولى من وجودهما كدول مستقلة . ومن قبيل المصادفة السعيدة أن شخصا يتحدث الاسبانية ، من أمريكا اللاتينية ، قد انتخب رئيسا للجمعية العامة في السنة التي وجدنا فيها لغتنا الاسبانية تحتفل بذكرها الألفية . ان اللغة الاسبانية هي اليوم اسلوب يربط بين أكثر من ٣٠٠ مليون شخص ، انتشرت عبر قارات عديدة وميزت نفسها على مدى القرون باستيعابها للتطورات الديموقراطية بما أشرى هذه اللغة . ان هذه اللغة - انطلاقا من اصولها اللاتينية - قد تأثرت بالشعوب الذين سكنوا في شبه جزيرة ايبيريا وبالامم العربية التي تعايشت هناك لمدة ثمانية قرون مع الجماعات الدينية والعرقية المختلفة ، وبالامم الأمريكية الفتية في الفترة الاخيرة . ان بعض الصكوك الاساسية للقانون الدولي ، النظام الاساسي للأمم المتحدة ، قد كتبت باللغة الاسبانية . وفي أعمالها الكبرى عززت روحها من كرامة الانسان وزهوه بأنه عنصر حر ومساواته الجوهرية امام الله وامام الآخرين من بني الانسان . ومن المناسب ان الجمعية العامة كان ينبغي عليها ان تهتم بالذكرى الالفية للغة تم التعبير بها عن بعض من أنبل القيم الروحية للانسان .

انني أود - نيابة عن الجمعية العامة - أن أعرب عن عرفاني لمكتب الامين العام لتعاونيه اليقظ مع الرئيس ، وأود أن أشكر بصفة خاصة السيد / كورت فالدهايم ، الذي بفضل معرفته بالمشاكل الدولية ومشاكل المنظمة - التي يرأس جانبها الإداري - وبقدرته التي لا شك فيها ، كان مستشارا كفوًا لي وللرؤساء الآخرين الذين ترأسوا الجمعية العامة . وأيضا المستر ويليام بي . بافام ، وكيل الامين للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة .

وأوجه شكري أيضا الى الموظفين الذين يعالجون مختلف جوانب الجمعية العامة وهم يقومون باسهامهم الفعال والصامت في انجاحها . وعلى مر السنين بدأ يظهر فريق تحت قيادة السيد / جين جازاريان ، الذي وصل الآن الى قمة مهارته . ان الولاة لمنظماتنا والقدرة على الصعود فوق المصالح التي تتصارع هنا والحياد في النزاعات بين الدول ، سواء كانت ضعيفة أو قوية ، سوف تكون دائما المواصفات المثلى لخدمة الامم المتحدة .

انني أود أيضا أن أوجه شكرى الى السيد لسبوفسكي ، وأيضا الى أعضاء اللجان الرئيسية المختلفة ، واللجنة العامة واللجان المختلفة للطريقة التي أدت بها أعمالها . واستطاعت في معظم الحالات أن توفق بين المصالح المتعارضة حتى يمكن للجمعية العامة ان تتوصل - في النهاية - الى توافق في الآراء والى حلول وسط .

وفي الختام ، فاني أود أن أكرر لكم جميعا عرفاني لتعاونكم من أجل نجاح هذا الجزء من الدورة العادية الثالثة والثلاثين . وبغير هذا الجهد الجماعي الصامت - في كثير من الأحيان - ما كان يمكن لمنظمتنا أن تصل الى هذه المرحلة من تطورها . ان المهمة التي تنتظرنا وتواجهنا الآن هي مهمة التعاون من أجل تحقيق الاصلاحات المطلوبة لتمكين الجمعية العامة من أن تفي - بسرعة - بالمهام الهائلة لحل المشاكل الكبرى التي عهد بها اليها بنو الانسان .

تعليق الدورة الثالثة والثلاثين

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : كما لعلمكم تذكرون ، فان الجمعية العامة قد

قررت في القرار رقم ١٨٢/٣٣ ألف بتاريخ ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ :

” . . أن تدعو الدورة الثالثة والثلاثين الى الانعقاد من جديد ، في موعد

يتم تحديده بالتشاور فيما بين رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا

والامين العام ، للنظر باستفاضة في مسألة ناميبيا والاثار المترتبة على تمادى جنوب

افريقيا في تحدى قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ” .

وطبقا لهذا المقرر ، فان الدول الاعضاء سوف يجرى ابلاغها في الوقت المناسب بالموعد

الذي سوف تستأنف فيه هذه الدورة .

إنني أعلن الآن تعليق الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥